الاجتماع الاستثنائي عبر المنصة الرقمية

للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري

حول

"بحث آثار فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات"

17 **يونيو** 2020

سعادة الدكتورة/ هلا التويجري – الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة بالمملكة العربية السعودية– ورئيسة لجنة المرأة العربية في دورتها الحالية

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء،
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الأممية المعنية في المنطقة العربية،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في هذا الاجتماع الاستثنائي الذي تعقده الأمانة العامة– (قطاع الشؤون الاجتماعية–إدارة المرأة والأسرة والطفولة)– عبر المنصة الرقمية لبحث " **آثار فيروس كوفيد**–19 **على النساء والفتيات في المنطقة العربية**" والذي يعقد في لحظة استثنائية تمر بها البشرية إثر هذا الظرف الطارىء من تفشي وباء كوفيد–19 وتأثيره على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية عالمياً وإقليمياً.

وبداية ، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للمملكة العربية السعودية رئيسة الدورة **(39)** للجنة المرأة العربية على ترأسها لهذا الاجتماع الاستثنائي والتعاون المثمر و التواصل والتنسيق والتجاوب السريع في ظروف العمل غير الاعتيادية،

وانطلاقاً من دور جامعة الدول العربية الذي يهدف دائماً للتنسيق مع الدول الأعضاء لضمان حياة كريمه وآمنه للمواطنات والمواطنين في وطننا العربي، تقوم الأمانة العامة بعقد اجتماعات في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات لمناقشة

تداعيات تلك الأزمة مع صانعي القرار ولمناقشة وتبادل أفضل التجارب والممارسات للتخفيف من آثار الأزمة على الدول العربية .

وفي هذا الإطار أيضاً، قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) بإعداد تقرير "**الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا – Covid 19"الوضع الحالي، والتصور لما بعد الكورونا**" وهو تقرير شامل يتطرق لعدد من المجالات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم والعوامل الديموغرافية وأوضاع اللاجئين والنازحين وحقوق ذوي الإعاقة و وضع النساء والفتيات وهو الجزء الذي سيركز عليه اجتماعنا اليوم.

هذا و يقدم التقرير –الذى تم تعميمه على جميع الدول والنقاط المعنية– تحليل لكافة الأوضاع الصحية والاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة، و أثارها على كافة فئات المجتمع ، كما يعرض تصوراً وتوصيات للتحرك السريع المطلوب في إطار من التعاون الوثيق بين الدول العربية وكافة الشركاء وفي مقدمتهم الأمم المتحدة آخذاً في الاعتبار خصوصية المنطقة العربية فيما تشهده من نزاعات وصراعات مسلحة وموجات إرهاب، والتي أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين في الدول العربية، واللذين ساءت أوضاعهم مع انتشار هذه الجائحة، فضلاً عن الأوضاع الصعبة جداً للشعب الفلسطيني، الذي لايزال يرزح تحت أخر احتلال في العالم وممارسات غير إنسانية، وهي الأمور التي تتطلب مبادرة خاصة لهذه الدول.

وكما ذكرت سابقاً، يتضمن التقرير استعراض لاثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية، والتأثيرات السلبية عليها بشكل عام بما في ذلك تضاعف اعباء أعمال الرعاية المنزلية، وتحمل النساء العاملات في قطاع الرعاية الصحية للعبء الأكبر ، بالإضافة إلى صعوبة وصول الأمهات والحوامل إلى الخدمات الصحية والانجابية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر بين النساء وخاصة العاملات في القطاع غير النظامي وزيادة تهميش بعضهن في منظومة الحماية الاجتماعية، كما اشار إلى العنف ضد المرأة لاسيما جراء اتخاذ اجراءات العزل الصحي وحظر التجوال والتباعد

الاجتماعي مما أدى إلى تزايد حالات العنف المنزلي وكذلك بالنسبة للنساء في مناطق اللجوء والنزوح وتحت الاحتلال.

ويطيب لي أن استعرض معكم بشكل مختصر ما تناوله **البند السادس من التقرير حول " آثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية"** ، المتعلق برصد الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية لانتشار هذا الوباء على المرأة من خلال ثلاث محاور رئيسية : أولاً: محور الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ثانياً: محور العنف ضد المرأة في ظل انتشار الكورونا، وثالثاً: محور تأثيرات انتشار وباء كورونا على النساء في مناطق النزاع واللجوء والنزوح:

أولاً: التأثيرات السلبية على المرأة اجتماعياً واقتصادياً وصحياً:

بالرغم من الدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه النساء في المجتمع أثناء أزمة تفشي وباء كورونا ووجودهن في الصفوف الأولى في المجتمع لحماية أسرهن، إلا أنهن تتحملن العبء الأكبر من التأثيرات السلبية المترتبة على انتشار الوباء، ويمكن حصر بعض النقاط للتأثيرات السلبية على المرأة كالتالي:

1-تضاعف أعباء أعمال الرعاية المنزلية:

- مع انتشار فيروس كورونا وما ترتب عليه من إجراءات وقائية في العديد من الدول العربية من حجر صحي للأسر وإغلاق المدارس، تضاعفت الأعباء المنزلية بشكل غير مسبوق على النساء، فأصبحن مسؤولات عن الحفاظ على صحة أفراد الأسرة والحفاظ على نظافة المنزل وتعقيمه بشكل مستمر لمكافحة الفيروس، كما ازدادت أعباء رعاية الأطفال بسبب غلق المدارس والاتجاه إلى التعليم عن بعد، وكالعادة تصدرت النساء في تحمل هذه المسؤولية. ومن جهة أخرى زادت على عاتقها أعباء رعاية كبار السن كونهم من أكثر الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس. كما اضطرت العديد من النساء الالتزام بالحجر الصحي مع أفراد عائلاتها المعرضين أو المصابين بالفيروس لرعايتهم في كلا الحالات، وبهذا أصبحت معظم النساء المعيلات للأسر مسؤولات عن توفير الرعاية والاحتياجات أيضاً، مما يعرضهن لخطر الإصابة بالفيروس بشكل مباشر أكثر من الرجال أو الأبناء. كل هذه

المسؤوليات الإضافية وكلت إلى النساء بشكل تلقائي ومفاجئ في إطار الأدوار الاجتماعية غير المتكافئة التي فرضها المجتمع على النساء ووضعهن في الصفوف الأمامية لمكافحة الوباء.

2-تحمل النساء العاملات في قطاع الرعاية الصحية للعبء الأكبر:

- تمثل النساء 70% من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية على مستوى العالم وفي المنطقة العربية. في مصر على سبيل المثال, يمثل عدد السيدات في طواقم التمريض عشرة أضعاف عدد الرجال، فكل عشرة ممرضات يقابلها رجل واحد، مما يعني أن 90% من أطقم التمريض ومقدمي خدمات الرعاية الطبية في المستشفيات من النساء، وهو ما يعنى أنهن متواجدات في الصف الأول لمكافحة هذا الوباء على الصعيد العملي أيضاً ويزيد من نسبة تعرضهن للإصابة بالفيروس، ويزيد من الأعباء النفسية والبدنية عليهن في ظل هذه الظروف التي تتطلب العمل لساعات أطول والتعامل مع الأعداد المتزايدة من المرضى إلى جانب تراكم أعباء الرعاية المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن من أفراد الأسرة المطلوبة منهن، والتي زادت حدتها نتيجة التغير في شكل الحياة اليومية، مع الأخذ في الاعتبار الفجوة في الأجور بينهن وبين زملائهم من الرجال في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى.

3-صعوبة وصول الأمهات والحوامل إلى الخدمات الصحية والإنجابية:

- إن واقع عدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات والتي غالباً لا تضع احتياجات النساء كأولوية خلال الأزمات قد يؤثر في كثير من الأحيان على كيفية تلقي النساء للعلاج وتلقيهن الرعاية الطبية اللازمة، فغالباً ما يتم تحويل الموارد المالية إلى مجالات أخرى تعتبر ذات أولوية، مما قد يحرم عدداً من النساء من تلقي خدمات الصحة الإنجابية وأثناء فترة الحمل، ما قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والمواليد.

4-ارتفاع نسبة الفقر بين النساء وخاصة العاملات في القطاع غير النظامي:

5-إن الأوضاع الاقتصادية للنساء في المنطقة العربية تعد الأكثر هشاشة لعدة أسباب اجتماعية قد تمنع النساء من المشاركة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل،

حيث تصل مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية إلى 21 % مقابل 70%للرجال، كما أن نسبة البطالة للنساء هي 19 % مقابل 8% للرجال. وفي ظل تفشي وباء كورونا، فمن المتوقع أن تتم خسارة حوالي 25 مليون وظيفة على مستوى العالم وفقاً لتصريحات منظمة العمل الدولية، منهم حوالي 1.7% مليون وظيفة في المنطقة العربية و700 ألف وظيفة تشغلها النساء وفقا لتصريحات الإسكوا.

6-زيادة تهميش النساء في منظومة الحماية الاجتماعية:

- أدى التوجه السائد في السياسات الدولية في العقود الماضية إلى دعم نموذج الدولة الداعمة لاقتصاد السوق مما أدى إلى دفع دول العالم إلى هيكلة القطاع العام والتوجه نحو مفهوم "النمو الاقتصادي" عوضاً عن "التنمية الشاملة"، بالتالي، وفي إطار ترتيب الدول لأولياتها الاقتصادية لجأت الحكومات إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات، منها على سبيل المثال تقليص الإنفاق الاجتماعي وتحديدا في مجالات (الصحة، والتعليم والرعاية الاجتماعية). وحيث أن سياسات الحماية الاجتماعية في العديد من الدول العربية تركز على دعم القطاع العام، وأن معظم النساء العاملات ينخرطن في القطاع غير النظامي نتيجة لكون أعمال الرعاية المنزلية تمثل عبء عليهن وتدفعهن في كثير من الأحيان إلى الانخراط في هذا القطاع، فهذا يؤدى إلى تقليل فرص حصولهن على الحماية **الاجتماعية**، كما يوفر لهن وظائف منخفضة الدخل دون تغطية اجتماعية.

<u>ثانيا: "العنف ضد امرأة" أحد الآثار الرئيسية لأزمة وباء فيروس كورونا المستجد:</u>

- تشير التقديرات إلى أن حوالي 37% من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف المنزلي في عدد من الدول العربية، من المتعارف عليه أن الأوبئة تؤدي إلى تفاقم أشكال العنف ضد النساء، حيث أدى العزل الصحي ومنع التجوال وما خلفه التباعد الاجتماعي من أضرار اقتصادية ونفسية إلى تزايد حالات العنف المنزلي في الدول العربية، وتشير الوقائع إلى ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في وقت مبكر من تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث رأينا تقارير متتالية تحصر ارتفاع عنف الشريك

وتربطه مع الأبحاث الحالية حول آثار الأوبئة وتفشي الأمراض وتزايد العنف ضد المرأة مع بداية جائحة فيروس كورونا المستجد.

- وترجع أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية ونفسيّة واقتصاديّة والتي تظهر بقوة ووضوح في مثل هذه الآونة الاستثنائية المرتبطة بتفشي وباء الكورونا:

1- الدوافع الاجتماعيّة: تساعد بعض العوامل الاجتماعية وانتشار الثقافة التي تكرس للعنف ضد المرأة على ازدياد معدلات العنف تجاهها خاصة في أوقات الأزمات.

2- الدوافع النفسية: حيث إن انحصار الزوج والزوجة في إطار الحجر الصحي ومنعهم من الخروج من المنزل تحت الضغوط المتصلة بالخوف من المجهول يعد عاملاً هاماً في تفاقم ظاهرة العنف ضد النساء في المنطقة العربية.

3- الدوافع الاقتصادية: تُعدّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها عدة مجتمعات في وقتنا الحالي؛ والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الكبيرة على مُعيلي الأُسرة وما يرتبط من تفاقم الأوضاع في ظل انتشار الوباء والضغوط المتعلقة بانخفاض العائد اليومي الجزئي أو الكلى في بعد الأحيان لكثير من العائلات المعتمدة عليه.

ثالثا: آثار جائحة كورونا على النساء في مناطق النزاع ومناطق اللجوء والنزوح:

- تتأثر مناطق النزاع أكثر من غيرها بأى من الأحداث العالمية، فكان من الطبيعي أن تتأثر بشكل أكبر بجائحة كورونا. ففي الدول التي تجتاحها النزاعات المسلحة والدول المستضيفة للاجئين والنازحين، دُمِرت الهياكل الأساسية للدولة في الأولى، أما البلاد المضيفة فباتت مرهقة وعاجزة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للمخيمات من قبل ظهور الفيروس، وهو ما سيؤدى إلى مضاعفة التأثير السلبى لانتشار الفيروس، خاصة في المناطق المكتظة التي يعيش فيها عشرات الآلاف من اللاجئين وتفتقر إلى الشروط الصحية المناسبة، بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة والتكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية والفقر والاعتماد على المساعدات ونقص الحماية القانونية التي يعانى منها اللاجئون والنازحون والنساء تحت الاحتلال.

وفي ختام كلمتي ، أود أن أنوه على أن الأمانة العامة في صدد إطلاق "التقرير العربي 40 عاماً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" ، كذلك في إطار الإعداد "للاستراتيجية الإقليمية حول الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام". ولا يفوتني في نهاية كلمتي أن اتقدم مرة أخرى للمملكة العربية السعودية على رئاستها المتميزة للجنة المرأة العربية ، وعلى العمل بشكل دؤوب لتنفيذ التوصيات الصادرة عنها برغم التحديات الحالية. وأتمنى لاجتماعنا كل التوفيق والخروج بتوصيات من شأنها العمل على تخفيف حدة أزمة كورونا على نسائنا العربية.